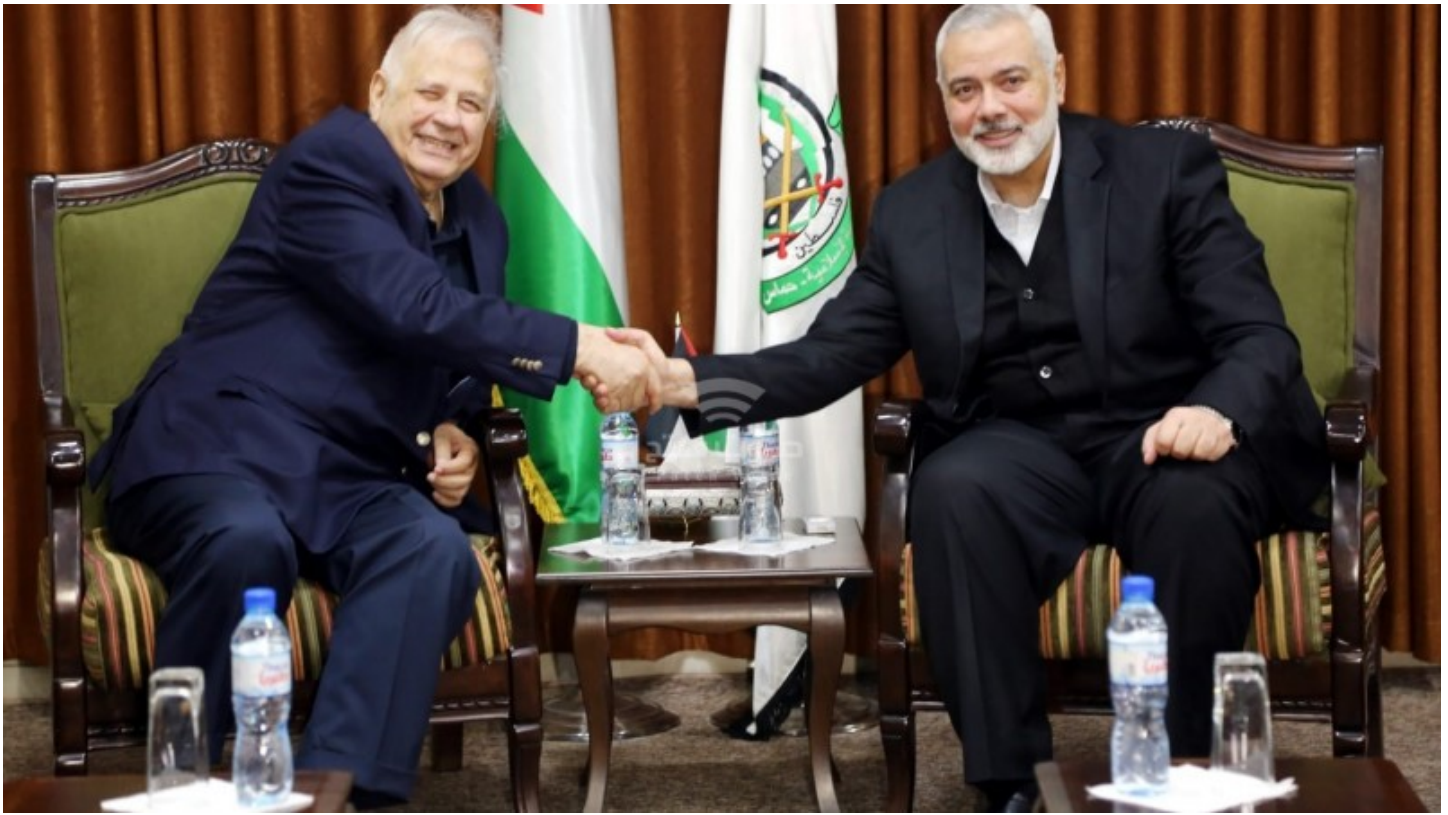


النص الكامل لرد حركة حماس الخطي بخصوص الانتخابات



26 نوفمبر 2019 - 19:56

كشفت مصادر اعلامية فلسطينية، مساء اليوم الثلاثاء نص رد حركة حماس الخطي بخصوص الانتخابات والذي سلمته الحركة لوفد اللجنة خلال اجتماعهما بمدينة غزة. وتضمن رد حماس الذي جاء في (5 صفحات) ديباجة مكونة من 8 نقاط استعرضت فيها الحركة موقفها من الانتخابات، وأكدت فيها على تذليل كل العقبات التي يمكن أن تحول دون اجرائها.

وبينت حماس أن هذا الرد جاء عقب الاطلاع على رؤية الرئيس محمود عباس بخصوص الانتخابات، لافتة إلى أن قيادة حماس أجرت خلال الأيام الماضية سلسلة من المشاورات الداخلية وعلى مستوى فصائل العمل الوطني والإسلامي وقوى المقاومة ومنظمات المجتمع المدني وشرائح مجتمعية مختلفة.

وفي وقت سابق من مساء اليوم، أعلن رئيس المكتب السياسي لحماس إسماعيل هنية في مؤتمر صحفي مشترك مع رئيس لجنة الانتخابات حنا ناصر تسليم رد حركته "الإيجابي" لإجراء الانتخابات.

وركزت حماس في ورقتها المكتوبة التي تسلمها وفد لجنة الانتخابات على موضوع الحريات الكاملة.

وتضمنت الورقة 8 نقاط ترى فيها حماس أنها ضمانات أساسية لنجاح الانتخابات وهي تتعلق بالتوافق على تشكيل محكمة الانتخابات من قضاة مشهود بنزاهتهم وتحييد أي محكمة أخرى عن التدخل في الانتخابات ونتائجها بما في ذلك المحكمة الدستورية برام الله، واحترام نتائج الانتخابات، والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين، وضمان توفر الحرية الكاملة للدعاية السياسية، وضمان حيادية الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتعهد بتوفير فرص متكافئة في الإعلام الرسمي دون تمييز.

ولخصت الحركة ردها في 7 نقاط توضح فيها موقفها من قضايا الانتخابات والقانون الانتخابي وقضية التمثيل النسبي .

وهذه النقاط كما جاءت نصاً:

تتمسك الحركة بضرورة إجراء الانتخابات الشاملة (التشريعية والرئاسية والمجلس الوطني) وتؤكد الحركة على أهمية وضرة عقد اللجنة التحضيرية لاستكمال الحوار بشأن ترتيب المجلس الوطني الفلسطيني بما يشمل تمثيل شعبنا في كافة أماكن تواجده.

لا تمنع الحركة من إجراء الانتخابات التشريعية يتبعها الانتخابات الرئاسية من خلال مرسوم رئاسي واحد وضمن تواريخ محددة بحيث لا تزيد المدة بينهما عن ثلاثة أشهر .

لا تمنع الحركة من إجراء الانتخابات على أساس النظام النسبي الكامل.

تؤكد الحركة على إجراء الانتخابات استنادا إلى قانون الانتخابات مع عدم الزام القوائم الانتخابية أو المرشحين بالتوقيع على أية اشتراطات سياسية مسبقة ومن حقها تبني البرامج السياسية التي تراها مناسبة وتعبّر عن قناعاتها.

بعد إصدار المرسوم يتم عقد لقاء وطني مقرر للبحث في آليات وضوابط إنجاح الانتخابات والسير قدما نحو الشراكة الوطنية الكاملة والاتفاق على المبادئ العامة للمحافظة على المشروع الوطني ومواجهة التحديات والاطار المحدقة بالقضية الفلسطينية.

تؤكد الحركة على ضرورة إجراء الانتخابات في ظل المتطلبات التالية:

أ . تجري الانتخابات التشريعية والرئاسية في كل من القدس والضفة الغربية وقطاع غزة.

ب . ضمان الحريات العامة بما في ذلك عدم ملاحقة الحملات الانتخابية ونشاطها وتمويلها.

ج . ضمان النزاهة والشفافية.

د . احترام نتائج الانتخابات .

هـ . حل موضوع حقوق نواب المجلس التشريعي وفق القانون الأساسي.

و . تشكيل محكمة الانتخابات من قضاة مشهود لهم بالنزاهة والاستقلالية الكاملة وتحديد المحكمة الدستورية وأي محكمة أخرى عن التدخل في الانتخابات ونتائجها.

لتأكيد النزاهة والشفافية للانتخابات الحرة يتم دعوة هيئات عربية ودولية ومؤسسات تشريعية وقانونية للمراقبة والاشراف على عملية الانتخابات إضافة لمؤسسات المجتمع المدني المحلية والإقليمية.

وختمت حماس ردها بالتأكد أن هذه المتطلبات "هي الأسس الضرورية لإجراء أي عملية انتخابية عندنا كفلسطينيين أو في أي بقعة من الأرض وهي شروط نجاح أية انتخابات مهما كانت، ومستدين بذلك للاتفاقيات التي تم الاتفاق عليها في عام 2011 وعام 2017 والتي ستظل الإطار الذي نحتكم إليه في ترتيب أوضاعنا الفلسطينية في المراحل القادمة".